

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٧٩٦

الإثنين، ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٢١، الساعة ١٥/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد يورغنسون	(إستونيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد ريكين
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد شريف
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ديشونغ
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فرنسا	السيدة غسري
	فييت نام	السيد فام
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيدة كورسيو فيلا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة جاكوبز
	النرويج	السيدة سبيد
	النيجر	السيد أباري
	الهند	السيد كاكانور
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هنتر

جدول الأعمال

الحالة في الصومال







افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من السفيرة جيرالدين بيرن ناسون، الممثلة الدائمة لأيرلندا، بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال

أعطي الكلمة الآن للسفيرة بيرن ناسون.

السيدة بيرن ناسون (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للتكليف الصادر بموجب الفقرة ١١ (ز) من القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨)، يشرفني أن أقدم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بصفتي رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال. تشمل هذه الإحاطة الفترة من ٢٦ شباط/فبراير إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٢١.

أود في البداية أن أذكر بأن اللجنة أدرجت في ٢٦ شباط/فبراير ثلاثة أفراد على قائمة الجزاءات يشغلون مناصب مختلفة في حركة الشباب المسلحة. ولئن كان من السابق لأوانه رؤية أثر هذه القوائم، فإن تحديث قائمة الجزاءات يمكن أن يكون أداة هامة لدعم الحكومة الاتحادية الصومالية في كفاحها ضد حركة الشباب.

في ١٤ أيار/مايو، تلقت اللجنة تحديث منتصف المدة الشامل الذي أعده فريق الخبراء المعني بالصومال، عملا بالفقرة ٣٤ من القرار ٢٥٥١ (٢٠٢٠). وناقشت اللجنة هذا التحديث في اجتماعها غير الرسمي الثاني لهذا العام، والذي انعقد افتراضيا في ٤ حزيران/يونيه.

خلال العرض الذي قدمه إلى اللجنة المنسق بالنيابة للفريق والذي عُين عقب استقالة المنسق في ٢٧ نيسان/أبريل، تطرق إلى التطورات السياسية التي حدثت في الصومال في نيسان/أبريل وأيار/مايو. وأبرز المنسق بالنيابة في بيانه الذي أعد لمناقشة ٤ حزيران/يونيه أربعة مجالات رئيسية في تحديث الفريق في منتصف المدة – التهديد المستمر الذي تشكله حركة الشباب، بما في ذلك الهجمات بالأجهزة المتفجرة يدوية الصنع؛ وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ والتحقيقات الجارية في الشؤون المالية لحركة الشباب؛ وإدارة الأسلحة والذخائر من قبل الحكومة الاتحادية الصومالية، وحظر تصدير الفحم من الصومال. ويتطلع الفريق أيضا إلى استئناف السفر قريبا في المنطقة.

رحب أعضاء اللجنة بعمل الفريق في مجال الشؤون المالية لحركة الشباب. وأعربوا عن قلقهم إزاء ما بُلِغ عنه من انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وذُكر أن الإجراءات الفعالة لإدارة الأسلحة والذخائر التي وضعتها الحكومة الاتحادية في الصومال كانت أساسية لمنع وقوع المعدات العسكرية المقدمة للحكومة في أيدي حركة الشباب وفصيل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الموجود في الصومال. وتنظر اللجنة حاليا في التوصيات الست الواردة في تقرير الفريق بالمستجدات لمنتصف المدة، بما في ذلك فكرة الشروع في عملية تشاورية مع الحكومة الاتحادية الصومالية بشأن متطلبات نظام حظر الأسلحة.

وفيما يتعلق بطلبات الإعفاء من حظر الأسلحة والإخطارات، تلقت اللجنة أربعة إخطارات ما بعد التسليم من الصومال عملا بالفقرة ١٦ من القرار ٢٥٥١ (٢٠٢٠). وتلقت اللجنة أيضا إخطارا مقدما من دولة مصدرة عملا بالفقرتين ١١ و ١٤ من القرار نفسه، وخمسة إخطارات عملا بالفقرة ١٧ من القرار نفسه. وتلقت اللجنة طلبا واحدا للموافقة المسبقة عملا بالفقرة ١٠ من القرار ٢٥٥١ (٢٠٢٠)، وهي قيد النظر حاليا. ونتطلع إلى مواصلة عملنا في الأشهر المقبلة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفيرة بيرن ناسون على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد عثمان (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم لشهر حزيران/يونيه. وأود

كذلك أن أشكر زميلتي السفيرة جيرالدين بيرن ناسون، رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال، على إحاطتها. وأحيط علما بالتوصيات الواردة في التقرير الشامل بالمستجدات لمنتصف المدة الذي أعده فريق الخبراء المعني بالصومال، عملا بالفقرة ٣٤ من القرار ٢٥٥١ (٢٠٢٠).

وأود أن أثير النقطتين التاليتين في ذلك الصدد.

أولا، إن حظر الأسلحة على الصومال، كما يعلم الجميع، هو أطول نظام جزاءات للأمم المتحدة بأوسع ولاية. والجزاءات أداة وليست غاية في حد ذاتها. ونرحب ببعثة التقييم التقني التي أوفدها الأمين العام لاستعراض برنامجنا ونشدد على أهمية التحديد الواضح للمعايير الرئيسية المحددة والعملية التي يمكن تحقيقها لرفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى الصومال بالكامل.

ثانيا، إن الخبرة المتخصصة وتقديم التقارير المبنية على الأدلة هما أفضل الممارسات التي يمكن استخدامها في رصد عمليات الحظر التي تفرضها الأمم المتحدة على الأسلحة. إننا نرحب بالخطوات التي اتخذتها اللجنة مؤخرا لمعالجة شواغلنا ونتطلع إلى عملية وإجراءات أكثر مؤسسية وشفافية في ذلك الصدد.

وبناء على تعليمات من حكومة بلدي، أود كذلك أن أسترعي انتباه المجلس فورا إلى الانتهاكات المستمرة التي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. فقد قصفت القوات الجوية الكينية أفمادو وجلديسي والواك في الصومال، مما أسفر عن وقوع إصابات متعددة في صفوف المدنيين وتدمير الممتلكات والبنية التحتية، في ١٥ يناير و ٢ و ٢٧ مارس و ٢٢ أغسطس ٢٠١٩ على التوالي. واستخدمت القوات الجوية الكينية في ٢ مارس/آذار ٢٠١٩ وبعدم اكتراث لحياة الإنسان، ذخائر عنقودية وحشية، وهي محظورة بموجب اتفاقية الذخائر العنقودية وفقا للقانون العرفي الدولي. وقد تأكد ذلك في تقرير فريق الخبراء المعني بالصومال (انظر S/2019/858).

ومؤخرا، شنت الطائرات الحربية الكينية مرة أخرى غارات جوية، بعد منتصف ليل ٣ حزيران/يونيه، على الأدي وهيسا – يو – غور. وأصابت غارة الأدي عائلة نائمة قتلت فيها الأم، زهرة شريف، على الفور. وأصيب أطفالها الخمسة بجروح ونقلوا جوا إلى مقديشو لتلقي العلاج. سأعرض صور الأطفال المصابين: عبد الأحد، ويبلغ من العمر ثمانية أشهر؛ وسلمى، وعمرها عامان. وعبد الله علي، ٩ أعوام؛ وعبد الرحمن، ثمانية أعوام. وعبد الفتاح، ١١ عاما.

إن طبيعة الهجمات الواسعة النطاق والمنهجية لأكثر من ٢٠ غارة جوية على المدنيين والسكان والبنية التحتية التي تشنها القوات الكينية ترقى إلى جرائم حرب بموجب القانون الدولي. وتستدعي الانتهاكات التي ترتكبها القوات الكينية إجراء تحقيق فوري من قبل المحكمة الجنائية الدولية. وبنفس القدر من الأهمية، ينبغي لمكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة أن يحقق على وجه السرعة في تلك الانتهاكات المرتكبة ضد أطفالنا.

إن الامتثال للقانون الدولي مهمة جماعية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتتطلب هذه الانتهاكات موقفا قويا من المجلس من أجل صون السلم والأمن الدوليين ومحاسبة مرتكبي انتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ولا يمكن للصومال أن يتسامح مع هذه الهجمات التي تديم الهندسة الديمغرافية الشريرة في منطقتنا الحدودية. وإذ أنها تشن من قبل نفس القوات المكلفة بحفظ السلام والأمن في الصومال، فإنها تشكك في دور كينيا بوصفها بلدا يشارك في عمليات حفظ السلام ويمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية بتقويض ولاية ووجود بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال ومكافحة الجماعات الإرهابية.

وفي الختام، تؤكد الحكومة الاتحادية في الصومال حرصها على إقامة علاقات حسن الجوار مع جميع جيرانها والتزامها بالقانون الدولي والعهود الدولية. ونكرر دعوتنا إلى القيادة الكينية بأن تلتزم بالمعايير المتوقعة من كينيا بما يتماشى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي.

السيد كيبوينو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): لم تكن لدي نية لطلب الكلمة، ولكنني أشكركم على حلمكم، سيدي الرئيس. وأشكر ممثل الصومال على بيانه.

وأود أن أقول فقط إنني، إذ ذكرت كينيا بصورة سلبية، أرفض الادعاءات الكاذبة الموجهة ضد كينيا وأكرر التأكيد على أنها ملتزمة دائما بعملية السلام في الصومال. وما زلنا نؤدي ذلك الدور، في إطار حسن الجوار. وقد تحملنا مسؤوليتنا فيما يتعلق بعملية السلام لسنوات عديدة. ومصلحتنا هي تحقيق السلم والاستقرار في الصومال من أجل السلام والاستقرار في المنطقة، بعيدا عن هجمات حركة الشباب وهي عدو مشترك. وقد قررت الصومال قبل بضعة أشهر فقط قطع علاقاتها الدبلوماسية مع كينيا. وقبل أسبوع بالكاد، قررت إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع كينيا وطلبت من كينيا خطيا إعادة فتح بعثتها الدبلوماسية في مقديشو. ويحدونا الأمل في أن تستمر عملية إجراء الانتخابات سلميا حتى يستعيد شعب الصومال والمنطقة السلام والاستقرار في الصومال.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال ليدلي ببيان آخر.

السيد عثمان (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*) سأحاول أن أكون موجزا في كلمتي. أود أن أطرح سؤالين ردا على بيان نائب الممثل الدائم لكينيا.

هل يعتبر القصف الجوي الواسع النطاق لسكان مدنيين أبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، أمرا من قبيل حفظ السلام؟ وبالمثل، هل يعتبر التدمير المنهجي للممتلكات المدنية والهياكل الأساسية أمرا من قبيل بناء السلام؟

نتفق جميعا على أن الجواب على ذلك، كلا، وليس لدي أدنى شك في أن المجتمع الدولي، بما في ذلك شعب كينيا المحب للسلام الذي رحب بسخاء بالشعب الصومالي في ربوع بلده خلال ذروة الحرب الأهلية، يرفض ويدين هذه الانتهاكات.

لا يمكن أبدا أن يعتبر مشعل للحرائق رجل إطفاء، وبالمثل تماما، لا يمكن أبدا اعتبار من يعمل على زعزعة الاستقرار حافظا للسلام. لذلك، أكرر دعوتي للسلطات الكينية النظر في أفعالها المضللة في الصومال والعمل معنا من أجل تحقيق سلام مستدام لصالح شعبينا وجميع بلدان المنطقة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.